تعد المسؤولية الطبية من المواضيع التي بات طرحها ضروريا بل وحتميا، خاصة بعد التطور الهائل والمتلاحق في العمل الطبي وتوسعه فلا يقتصر في وقتنا الحاضر على العمل العلاجي بل ليشمل الكثير من الأعمال التي يتدخل الطب في إجرائها كعمليات التجميل آو زرع الأعضاء البشرية أو الاستنساخ البشري وغيرها من الأعمال .وغالبا مايكون إجراء هذه الأعمال سواء كانت لغرض العلاج أو لغير العلاج في المستشفيات العامة أو الخاصة ، مما يتطلب لاستعانة بالكثير من ذوي الاختصاصات الطبية والإدارية والفنية للقيام بهذا العمل .

ونتيجة تزايد وتطور العمل الطبي تتزايد نسبة الأخطاء الطبية التي من شانها أن تقيم مسؤولية القائم بالعمل الطبي على اختلاف مؤهلاتهم واختصاصاتهم الطبية والإدارية والفنية، سواء كانت هذه المسؤولية تقصيرية نظرا للعلاقة التي تربط التابع بالمتبوع وغالبا مايكون في المستشفيات العامة ، والمسؤولية العقدية إذا تعلق بإحدى المستشفيات الخاصة أو العيادات الطبية الخاصة التي يملكها الأطباء. ولغرض قيام المسؤولية الطبية لابد من توفر أركانها الأساسية وهي الخطأ والضرر والعلاقة السببية ،والتعرف على الأثر المترتب على تحققها وهو التعويض ،كجزاء لجبر الضرر الذي لحق بالمضرور وغالبا مايكون هو المريض. والذي قد يكون تعويضا عينيا أو تعويضا بمقابل كما قد يكون مصدر التعويض اتفاقا أو بموجب القانون أو يكون التعويض بحكم قضائي للشخص المستحق للتعويض، ونحن بدورنا قمنا بتفصيل هذا الموضوع من خلال رسالتنا وتحت عنوان " المسؤولية المدنية لإدارة المستشفى عن الخطأ الطبي للعاملين فيها(دراسة مقارنة)، وذلك من خلال بابين، كالتالي.

الباب الأول: ماهية العمل الطبي والطبيعة القانونية لمسؤولية إدارة المستشفى عن الخطأ الطبي للعاملين فيها.

الفصل الأول: مفهوم العمل الطبي وأساس مشروعيته.

الفصل الثاني :طبيعة وأساس مسئولية إدارة المستشفى عن الخطأ الطبي.

الباب الثاني : الإطار القانوني للمسؤولية الطبية لإدارة المستشفى .

الفصل الأول: أركان المسؤولية الطبية لإدارة المستشفى عن الخطأ الطبي للعاملين فيها.

الفصل الثاني: جزاء المسؤولية المدنية الناشئة عن الخطأ الطبي للعاملين في المستشفى.